مساهمة البنوك بالمملكة العربية السعودية في المسئولية الاجتماعية بين الواقع والمأمول دراسة تحليليه

دكتورة/كريمة حسن محمد سليمان(*)
دكتورة/أمل عصام زكي عبد الكريم(**)

مستخلص البحث

القطاع المصرفي له مكانه خاصه في دعم التنمية وتزداد هذه الأهمية في المجتمع السعودي لما يتوافر للبنوك من مزايا فريده تخصها دون بنوك العالم أجمع – حيث ارتفاع حجم رؤوس الاموال والارباح المحققة من جهة وايضا انخفاض تكلفه الاموال – وهذا يلقى بمزيد من المسؤولية الاجتماعية على عاتقه بمستوى يتلاءم مع مكانته بالمجتمع خاصه في ظل التطورات المتلاحقة التي يمر بها الاقتصاد السعودي وما يصبو اليه من اهداف تنموية تحقق رؤيه ٢٠٣٠م.

(*) أستاذ مساعد ـ قسم المحاسبة ـ كلية التجارة جامعة الأزهر ـ معار لكلية الدراسات التطبيقية وخدمة المجتمع ـ جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل ـ قسم المحاسبة ـ المملكة العربية السعودية.
(**) مدرس بالجامعة العمالية شعبة علاقات صناعية ـ وحالياً أستاذ الاقتصاد المساعد ـ قسم المقررات العامة ـ كليه الدراسات التطبيقية وخدمة المجتمع جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل ـ المملكة العربية السعودية.

Abstract

The banking sector has a special place in supporting development. This importance is increasing in the Saudi society, because banks have unique advantages that belong to them without banks around the world, where the high volume of capital and profits achieved on the one hand, and also the low cost of money. This gives more social responsibility to the level that suits With its place in the society especially in the light of the successive developments in the Saudi economy and the aspirations of the development goals achieve the vision 2030

أسلوب الدراسة:

يستخدم البحث عدة أساليب **منها المنهج الوصفي التحليلي:** بهدف رصد أبعاد ومعايير المشكلة في محاولة لفهمها وتقديم صورة توضيحية عبر وصف دقيق لمشكلة الدراسة كما تم استخدام **الاسلوب المسحي** في استعراض وتحليل ما تقدمه البنوك السعودية من مساهمات في مجال المسؤولية وتنشره في تقارير المسئولية في مواقعها الرسمية. كما تم استخدام الأسلوب التحليلي في تحليل القوائم المالية المنشورة من البنوك محل الدراسة.

عينه الدراسة وحدودها:

اقتصر البحث على اثنين من بنوك المملكة العربية السعودية هما البنك الأهلي وبنك الرياض وتم الاكتفاء بها على أساس ارتفاع الأهمية النسبية للبنوك محل الدراسة كنسبة لإجمالي حجم القطاع المصرفي وتمثل نسبة رأس المال والاحتياطيات تراوحت بين ٣٣.٢٥٪ إلى ٣٠.٣٩٪ ، كما تراوحت نسبة الموجودات بالبنكين بين ٣٠.٨٩٪ إلى ٢٩.٢١٪ خلال فترة الدراسة.

خطه الدراسة:

ينقسم البحث إلى ثلاث أجزاء أساسية:

- الأول يتناول ادبيات المسؤولية الاجتماعية بهدف الوصول إلى مدلول المسؤولية الاجتماعية بشكل واضح يزيل اللبس أو الغموض في المفهوم أو الخلط في التطبيق مع مفاهيم أخرى.

والثاني: مسح وتحليل ما تنشره البنوك التجارية السعودية على موقعها الرسمية من تقارير حول آليات تطبيقها للمسئولية الاجتماعية لديها لبيان مدى اتفاقها مع مفهوم المسئولية الفعلي.

أما الجزء الثالث والأخير فيتناول تحليل أداء البنوك محل الدراسة من خلال دراسة تطبيقية، وتنتهى الدراسة بنتائج الدراسة ومقترحاتها عن المأمول من البنوك في مجال المسؤولية المجتمعية.

فرضية البحث

١ – مازال فهم وتطبيق المسئولية المجتمعية لم يرقى الى المستوى الملائم

٢ – دور البنوك السعودية في تحمل مسئوليتها المجتمعية يتسم بالقصور الشديد

أهمية البحث:

التطوير هو نتيجة منطقيه متوقعه للتقييم الموضوعي لأليات تحقيق القطاع المصرفي لمسئولية المجتمعية من خلال تعزيز الايجابيات واجتناب نقاط الضعف او التقصير

هدف الدراسة

الهدف من البحث هو محاولة التقييم الموضوعي لأليات تحقيق البنوك السعودية لمسؤوليتها المجتمعية بهدف تشجع البنوك السعودية لأن تكون أكثر تعبيرا عن مسؤوليتها تجاه مجتمعاتها بتشخيص واقع المشكلات النى تواجه المجتمع السعودي وتبنى الأنشطة التي تكفل المساهمة في حلها بما يتفق وطبيعة نشاط البنك، ومن ثم تبني وتفعيل الآليات التي من شأنها تحقيق المسؤولية وتطويرها بما يتناسب والتوجهات المتلاحقة محليًا وعالميًا وما يمكن أن تحققه بناء على ذلك من نتائج ايجابية .

حدود الدراسة

١- بالنسبة لعينة الدراسة:

تقتصر الدراسة على تحليل اداء البنك الأهلي وبنك الرياض على أساس انهما يمثلا ٣٣.٢٥٪ من الأهمية النسبية للقطاع المصرفي السعودي

٢- بالنسبة للحدود الزمنية:

تقتصر الدراسة على الفترة الزمنية من عام ٢٠١٢م إلى عام ٢٠١٦معلى اساس انها سلسلة زمنيه كافيه من جهة ومن جهة اخرى فهي الفترة التي عقبت تنامى الاهتمام بمفهوم المسئولية المجتمعية في القطاع المصرفي وبدء انشاء ادارات خاصه به لتطبيق المسئولية المجتمعية.

٣- الحدود المكانية:

تقتصر الدراسة على بنكين من البنوك العاملة بالمملكة العربية السعودية هما البنك الأهلي وبنك الرياض.

مشكله الدراسة:

رغم الوضعية المالية المتميزة التي تتمتع بها المصارف السعودية، إلا انه تواجه تحديات كبيرة ومتنوعة في ظل البيئة التنافسية، وتنوع العمليات المصرفية، والتزامات دولية لتطبيق معايير كفاية رأس المال (بازل) للوصول إلى جهاز مصرفي سليم يحافظ على حقوق المساهمين والمودعين والمستثمرين، ويضمن تنفيذ السياسة النقدية للدولة بالشكل المناسب، وفي ظل هذه التحديات كان ممارسة البنوك لمسئوليتها الاجتماعية هف ووسيلة.

هدف تسعى إليه ليحقق مصالح أطراف التعامل المختلفة و**وسيلة** لدعم

قدرتها على مواجهة تحديات المنافسة، كما أن دخول مؤسسات مالية محلية وأجنبية من مصارف وشركات تأمين إلى النظام المالي في السعودية، يجعلها مطالبه بتقديم خدمات مالية ومصرفية جديدة ومبتكرة، تخص قطاع الاستثمار وإدارة الأموال وإدارة الأصول (التأجير والرهن العقاري وتمويل المستهلكين..) وتطوير أنظمة حديثة للتعامل مع الأخطار المختلفة، وأيضاً التعامل مع التحديات التي تخص الموارد البشرية وتنميتها وتوطين الوظائف فيها.

وهذا يتطلب من البنوك التجارية تطوير جوده خدماته المصرفية وزيادة قدرته التنافسية مما يدعم وجوده ويحقق مصلحه الاطراف المتعاملة معه (عملاء ـ مساهمين...) وبالتلى يدعم تحقيقه لمسئوليته تجاه المجتمع تسير البنوك بخطى واسعه في هذه المجالات ـ وفقا لتقرير مؤسسه النقد السعودية ـ إلا ان التطوير والتنويع حتميا تلبيه لاحتياجات المجتمع ومسئولياتها تجاه أيضاً وما يسعى البحث إلى تحليله هو إلى أي مدى نجح القطاع المصرفي في تحقيق مسئوليته تجاه المجتمع.

الفصل الأول

مقدمة:

بدأ تداول مفهوم المسؤولية المجتمعية في المجتمعات العربية، في سنة ٢٠٠٠م تقريبا، بعد ما تعاظم دور المجتمع المدني ومن ثم بدء الاهتمام بمفهوم المسئولية الاجتماعية يأخذ موضع الاهتمام من المنظمات المختلفة ، والجدل حول المسؤولية الاجتماعية بداية من مفهومها أو حتميه تطبيقها وأثرها على الأداء ومجالات تطبيقها واثرها على الارباح جدل شائك لن نتطرق اليه ببحثنا هذا ...ولكن الامر يتطلب ايجاز بعض الآراء توضيحا لطبيعة ومفهوم المسئولية ذاتها حتى نستطيع تقويم اداء البنك لها وتحديد أبعادها وأليات تنفيذها خاصه وإننا نفترض ان قصور التطبيق ناجم عن الخلط بين مفهوم المسئولية وغيرة من المفاهيم نجم عنه قصور في ادراك المقصد الفعلي للمسؤولية المجتمعية.

وفى هذا الفصل نتناول:

أولاً: الدراسات السابقة التي تناولت المسؤولية المجتمعية وتطبيقاتها بالبنوك

ثانيًا: تعريفات المسئولية الاجتماعية ونطاقها

ثالثا: تجارب البنوك السعودية في مجال المسئولية الاجتماعية من وجهة نظر البنك.

أولاً: الدراسات السابقة التي تناولت المسؤولية المجتمعية وتطبيقاتها بالبنوك

تعدد الدراسات التي تناولت مفهوم المسؤولية المجتمعية وتطوره على النحو التالي:

١) **محمد، طارق محمد خليفة، وأحمد هاشم أحمد يوسف (٢٠٠٦م): (إطار محاسبي مقترح لتطبيق نظام المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية في المصارف السودانية** ,(Doctoral dissertation) **جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا).**

هدف البحث إلى بيان مفهوم المسئولية الاجتماعية، وأهدافها، وبيان مفهوم المحاسبة الاجتماعية، والاتجاهات المختلفة للتطبيق العملي للمحاسبة عن المسئولية الاجتماعية مع تحديد أنسب هذه الاتجاهات للتطبيق على القطاع المصرفي السوداني. ومن أهم النتائج التي توصل لها الباحث: ١ـ إمكانية إعداد تقارير الإفصاح الاقتصادي الاجتماعي لوحدات القطاع المصرفي السوداني متوفرة ويمكن تطبيقها، فقط تحتاج المصارف إلى إعداد التقارير المالية بما يتماشى والإفصاح الاقتصادي الاجتماعي. ٢ـ بالرغم من وجود تكاليف للأنشطة الاجتماعية ضمن القوائم المالية المعدة من قبل وحدات القطاع المصرفي السوداني إلا أن هذه التكاليف تدرج ضمن المصروفات بقائمة الدخل السنوية. ٣- تخصص المصارف بعضاً من أصولها للأغراض الاجتماعية ولكن تصنف هذه الأصول كأصول اقتصادية بقائمة المركز المالي السنوية. ٤- طبيعة العمل المصرفي تخلق نوعاً من الالتزامات أو المطلوبات الاجتماعية يعاد تصنيفها على أنها التزامات اقتصادية بالتقارير الختامية.

٢) بن عبد الفتاح دحمان، بوثلجة جمال عبد الناصر، وناصري نفيسة. (٢٠١٣): (المسؤولية الاجتماعية للشركات مفاهيم ونظريات):

إن شركات اليوم لا تعد كيانات اقتصادية فحسب، بل كيانات ترتبط كذلك بالوطن الذي تعمل فيه. فهي تعمل في بيئات اجتماعية واقتصادية معقدة، حيث تتعرض لضغوط من أجل تحقيق الكفاية الاقتصادية من جانب أصحاب هذه الشركات من جهة، ولتحمل مسؤولياتها تجاه البيئة الخارجية. قد اختلفت نظرة الاقتصاديين لفكر المسؤولية الاجتماعية، فعلى سبيل المثال يرى الاقتصادي (**Milton Friedman**) أنها بمثابة عبء إضافي على تكاليف العمل. أما العالم (**Paul Samuelson**) فهو يرى أن المسؤولية الاجتماعية للشركات لها بعدين اقتصادي واجتماعي وانه لابد على الشركات أن تسعى إلى الإبداع في تبني برامج المسؤولية الاجتماعية

٣) صـــابر عثـمان سيد، مشرف ـ هلال يوسف الصالح. (٢٠١٣): (دور محاسبة المسؤولية في تقويم الأداء في المصارف التجارية)، رسالة دكتوراه

سعت الدراسة إلى اختبار الفرضيات التالية : الفرضية الأولي: تطبيق محاسبة المسؤولية في المصارف التجارية يؤثر في تقويم أداءها وقدرتها على استغلال مواردها المتاحة على الوجه الأمثل بأقصى كفاية ممكنة. الفرضية الثانية: محاسبة المسئولية تعمل علي توفير معلومات محاسبية ملاءمة تؤثر في تقويم أداء مراكز المسؤولية المختلفة، في المصارف التجارية. الفرضية الثالثة: محاسبة المسئولية تساعد على تحفيز موظفي المصارف التجارية لتقديم خدمات أفضل وذلك يؤثر في تعزيز ثقة العملاء بالمصارف. تم التوصل إلى عدة نتائج منها أن المصارف التجارية تطبق محاسبة المسؤولية، وتم وضع مجموعة من التوصيات

التي تدعم وتعزز تطبيق محاسبة المسؤولية منها، ضرورة توعية العاملين في المصارف التجارية، وخاصة الإدارة العليا بتطبيق محاسبة المسؤولية لما له من أثر في رفع مستوى الأداء، والعمل المستمر على تطوير الهيكل التنظيمي للمصارف التجارية، ومراكز المسؤولية فيها.

٤) إيهاب حسين أبو دية. (٢٠١٦): (دراسة تحليلية للسيولة في البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ٢٠١٠-٢٠١٤)

تناول الباحث في هذه الدراسة مشكلة السيولة والتي تعتبر إحدى التحديات الأساسية التي تواجه عمل المصارف في الوقت الحالي. وقد استعرض الباحث خلال الدراسة مفهوم السيولة سواء من حيث مفهوم السيولة المصرفية، مكونات السيولة المصرفية، قياس السيولة المصرفية، نظريات إدارة السيولة المصرفية، العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية ، ومصادر الاموال في البنوك التجارية. وقد قام الباحث بعمل دراسة تطبيقية على قطاع البنوك في المملكة العربية السعودية والذي شمل أثني عشر بنكًا خلال الفترة من عام ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٤. و بناءً على نتائج الاختبارات الاحصائية لهذه الفرضيات توصل الباحث إلى أن حق الملكية يؤثر معنوياً في ارتفاع مخاطر السيولة ، أن معدل العائد على حقوق الملكية لا يؤثر معنوياً على سيولة المصارف السعودية ، وجود علاقة عضوية وعكسية بين مخاطر الاتمان ومخاطر السيولة في المصارف السعودية ، وجود علاقة عضوية و عكسية بين التمويل بين البنوك و مخاطر السيولة في المصارف السعودية ، أن حجم البنك يؤثر معنوياً وعكسياً على تدفق السيولة المصرفية في المملكة ، وأخيراً فأنه لا توجد علاقة عضوية يبن مؤشرات الاقتصاد السعودي وسيولة المصارف السعودية.

٥) عطا الله بشير النويقة. (٢٠١٦): (أثر أخلاقيات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية في تعزيز الميزة التنافسية في البنوك التجارية العاملة في منطقة مكة المكرمة)، Dirasat: Administrative Sciences, 43(1), 115-138.

هدفت الدراسة إلى تعرف أثر أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية في تعزيز الميزة التنافسية من خلال دراسة تطبيقية لاستقصاء آراء العاملين في الإدارة العليا في البنوك التجارية السعودية العاملة في منطقة مكة المكرمة. استخدمت الدراسة منهجية البحث الوصفي حيث تم تصميم استبانة إحصائية لجمع البيانات حول متغيرات الدراسة والتي تم توزيعها على العاملين في الإدارة العليا واستجاب منهم ١٤٠ من أصل ١٥٠ موظفاً يمثلون الإدارة العليا في البنوك المبحوثة. بعد جمع البيانات تم تحليلها بالطرق الإحصائية المناسبة وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها وجود مستوى مرتفع لأخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية والميزة التنافسية حسب تقدير المستجيبين، كما أظهرت الدراسة وجود أثر ايجابي لأخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية في تعزيز أبعاد الميزة التنافسية. وفي ضوء هذه النتائج قدمت الدراسة عدداً من التوصيات التي تستهدف تعزيز أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية باعتبار ذلك من أهم المرتكزات الهامة لضمان نجاح البنوك وديمومتها.

٦) مي محمود رضوان صيوح. (٢٠١٦): (دور الإعلان في تحسين الصورة الذهنية للشركات التجارية من خلال تبنى مفهوم المسئولية الاجتماعية في مصر). Journal of Applied Arts &Sciences, 2(1) .

تكمن مشكلة البحث في قلة تطبيق مفهوم المسئولية الاجتماعية لدى معظم الشركات في مصر بالرغم من انتشار مفهوم المسئولية الاجتماعية في الخارج،

ومدى إمكانية أن يقوم الإعلان بتحسين الصورة الذهنية للشركات التجارية من خلال الإعلانات التي تقوم على أساس المسئولية الاجتماعية تجاه المجتمع.

من الدراسات السابقة نصل إلى أن:

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة في مجال ميدان هذه الدراسة تبين للباحثتين التالي:

١. أوجه الشبه انها اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي وتناولت موضوع المسؤولية الاجتماعية ولكن تم ربط الموضوع بمتغيرات مختلفة وهذا وجه الاختلاف.

٢. كان لهذه الدراسات أثرها الايجابي على موضوع الدراسة من الجانب النظري حيث إنها تناولت التأثير الايجابي للمسؤولية الاجتماعية في عدة جوانب كل حسب موضوعه منها.

أ- التأكيد على جدوى المسئولية المجتمعية بالنسبة للمنظمات سواء من الناحية التسويقية وتحسين الصورة الذهنية وأيضا من أثرها على تحسين الأداء.

ب- ضرورة الابداع في تطبيق المؤسسات لمسؤولياتها المجتمعية

ويختلف البحث عن الدراسات السابقة في تأصيله لمفهوم المسئولية المجتمعية وقياس تطبيقيه في اهم المؤسسات وهو القطاع المصرفي السعودي تقويما للأداء وصولاً إلى المستوى المأمول لتطبيق المسؤولية المجتمعية.

ثانياً: تعريفات المسئولية الاجتماعية ونطاقها:

من الصعب تحديد تعريف جامع شامل في أحيان كثيرة لمفهوم معين أو ظاهرة ما، وبخاصة فيما يتعلق بالعلوم السلوكية والمجتمع بالبحث نتطرق الى بتعداد التعريفات المختلفة للمسئولية الاجتماعية بالقدر الذي يكفل توضيح نطاقها وحدودها نظراً لأن عدم وضوح التعريف أدى إلى عدم التطبيق المناسب للمسئولية ونستعرض المفاهيم على النحو التالي:

ترى المفوضية الاوربية أن المسئولية الاجتماعية هي التطوع الذاتي للمؤسسات في المساهمة في خلق مجتمع وبيئة أفضل.

وعرفتها الغرفة التجارية العالمية بأنها جميع المجالات التي تساهم في تطوع الشركات لتحقيق تنمية بسبب اعتبارات اخلاقية واجتماعية.

أدت هذه التعريفات للمسئولية الاجتماعية إلى:

أ- اعتقاد البعض أن المسئولية الاجتماعية أمر اختياري يرجع لرغبة المؤسسات في تبنيه من عدمه.

ب- خلط بين مفهوم العمل الخيري والتطوعي والمسئولية الاجتماعية للمؤسسات، مما انعكس في انتهاج اليات لا تحقق المسئولية الاجتماعية، رغم العمل الخيري يعد في أعلى هرم المسئولة للشركات إلا أنه لا يعنى نفس الشيء[1].

(١) عمر الحسيني (المسئولية الاجتماعية للشركات): التعريف العلمي «الاقتصادية الالكترونية» عدد ٥٤٩١٥٤ - ٢٠١١. http ://www.ateat.com

أما إذا تـأملنا التعريفات التالية[1]:

١- **البنك الدولي**: عرف المسئولية الاجتماعية بأنها التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة، وذلك من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل. بهدف تحسين مستوى المعيشة بأسلوب يخدم التجارة والتنمية في آن واحد[2].

٢- تعريف **منظمة امريكية متخصصة في المسئولية الاجتماعية** أنها «القرار الإداري المرتبط بالقيم والاخلاقيات والملتزم بالقوانين والتشريعات التي تحترم الانسان والمجتمع والبيئة المحيطة».

٣- **فقد عرفها ,(Drucker, 1977)** بأنها التزام منظمة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه.

٤- **أما (Strier, 1979)** فأشار إلى كون المسؤولية المجتمعية تمثيلا لتوقعات المجتمع لمبادرات منظمات الأعمال في مجال المسؤولية التي تتحملها منظمات الأعمال تجاه المجتمع وبما يتجاوز الحد الأدنى من الإذعان للقانون، وبصورة لا تضر بقيام منظمة الأعمال بوظائفها الأساسية للحصول على عائد مناسب من استثماراتها.

(١) **د/ حسينيرقي** «**دور** المسؤولية الاجتماعية للمنظمات في تجسيد مرتكزات التنمية المستدامة» يومي ١٤-١٥ نوفمبر٢٠١٦، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية

(٢) تمكين للاستشارات الإدارية والتنموية، المعهد الدولي لاقتصاد البيئة والصناعة، **الشركات السعودية والمسؤولية الاجتماعية التحديات وسبل التقدم: دراسة استكشافية**، جامعة لاندر-السوريد، فبراير، ٢٠٠٧م.

يرى الكاتب (Bedeian, 1993) أن من الأفضل تعريف المسؤولية المجتمعية من خلال الإجابة عن السؤال الآتي: «ما العمل الذي يعتبر عملاً مسؤولا مجتمعيا؟»، ويقترح لذلك ثلاثة معايير:

أ- **أن تتبع المنظمات المعيار الأساسي الآتي**: أن لا تسبب أي ضرر، (وهذا يضمن القيام بسلوك مسؤول مجتمعيًا وقانونيًا).

ب- على المنظمات أن تتحمل المساءلة عن أي تأثير يلحق بالمجتمع نتيجة أعمالها، وأن تقلل إلى أدنى درجة النتائج السلبية لأعمالها.

ج- يجب على المنظمات من خلال أعمالها أن تعزز رفاهية المجتمع على المدى البعيد، وهذا استحقاق على المنظمات أن تكون مستعدة لدفعه مقابل مشاركتها في منافع المجتمع، وعلى المنظمات أن تدرك أن استمرار بقائها مرهون بوجود مجتمع سليم.

٥- **أما الباحثان (Pride and Ferrell, 1997)** فيعرفان المسؤولية المجتمعية بأنها «التزام المنظمة بتضخيم أثرها الإيجابي والتقليل من أثرها السلبي على المجتمع»، وبالتالي فإن المسؤولية المجتمعية تتعامل مع الأثر الكلي لجميع قرارات المنظمة في المجتمع.

٦- **وتعرف مسودة الأيزو ٢٦٠٠٠**: المسؤولية المجتمعية بالأفعال التي تقوم بها المؤسسة لتتحمل مسؤولية آثار أنشطتها على المجتمع والبيئة، حيث تكون هذه الأفعال متماشية مع مصالح المجتمع والتنمية المستدامة، وتكون قائمة على السلوك الأخلاقي، والامتثال للقانون المطبق والجهات العاملة فيما بين الحكومات، وتكون مدمجة في الأنشطة المستمرة للمؤسسة».

إن شمولية محتوى المسؤولية المجتمعية جعلت الباحث **Carroll** يشير إلى جوهرها بأربعة جوانب رئيسة هي: الجانب الاقتصادي والقانوني والأخلاقي والخيرى حيث وظف هذه الأبعاد بشكل هرمي متسلسل لتوضيح الترابط بينها من جانب، ومن جانب آخر فإن استناد أي بعد على بعد آخر يمثل حالة واقعية فلا يمكن أن تتوقع من منظمات الأعمال مبادرات خيرة إذا لم تكن هذه المنظمات قد قطعت شوطا في إطار تحملها لمسؤولياتها الاقتصادية والقانونية والأخلاقية تجاه المجتمعات التي تعمل فيها.

بنظرة عامة فاحصة لتلك التعريفات نلاحظ:

١- إن المسئولية الاجتماعية المقدمة التزام وليست خيار، التزام تفرضه التغيرات العالمية المتسارعة، التي تنطوي على المنافسة الشديدة بين المؤسسات، وحرية مواكبة فالواقع الحالي دل على ان المسؤولية الاجتماعية أصبحت - بالرغم من عدم وجود مبادئ ملزمه قانونياً – معترف بها عالمياً كسلوك لقطاع الاعمال التجارية[1] ودعم من ذلك تزايد الوعي المجتمعي جعل من الأخذ بها أمر حتمي.

٢- إن الالتزام بتطبيق المسئولية الاجتماعية أوسع من تقديم الخدمة التطوعية ويتطلب التأكد من:

أ- حاجة المجتمع للخدمة المقدمة وتوائمها مع طبيعة عمل المنظمة.

(١) فنجد عام ١٩٩٨-١٩٩٩ في بريطانيا ارتفع الادخار في أسهم الشركات التي تندرج تحت تصنيف أنها تخدم المجتمع من ٢٠٠ مليون جنيه استرليني إلى ٢ بليون جنيه استرليني ومعدل نموها تضاعف، وزادت أسهمها على مدار السنوات الثلاثة ١٩٩٦-١٩٩٩ بمعدل ١٠٠٪، واستناداً إلى منظمه تسخير الاعمال لصالح المسئولية الاجتماعية تبين أن الشركات التي يوجد بها توازن بين مصالح حاملي الأسهم والإدارة والعملاء والعاملين حققت معدلات نمو تفوق الاخرى بنسبة ٤ : ٨ أضعاف.

ب- رسم سياسات وسيناريوهات مختلفة لتحقيق آليات المسئولية الاجتماعية في اتجاه تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٣ـ المسئولية الاجتماعية ليست ادارة ظرفية بل جوهر وأساس عمل، لذلك فإن الكفاءة في تحقيقها يتطلب ليس فقط وضع ادارة مناطه بها، لكن أيضا استراتيجية لتنفيذها، والابتعاد عن التعبيرات الرنانة المبهمة، فالمهم هو كيف نمارس وننفذ المسئولية الاجتماعية.

٤ـ أخذ أهداف المنظمة في الاعتبار عند تحديد مسئوليتها الاجتماعية، حتى تقوم بتحديد مهام تتناسب مع طبيعة نشاطها وهذا أمر هام جداً لأنه يعني الاستدامة للتنمية والمنظمة.

٥ـ تتعدد المسميات التي تطلق على مفهوم المسئولية إلا أن أفضلها قد يكون[١] هو المسئولية المجتمعية وليس الاجتماعية لأنه فيما يبدو أن إطلاق اصطلاح الاجتماعية أدى الى اعتقاد البعض أن المقصود بها المساهمة في أعمال اجتماعية أو على الارجح أعمال خيرية تتسم بالتطوع بينما مصطلح مسئولية مجتمعية يعبر عن مضمونها بمعنى أداء الأعمال والأنشطة بشكل يكفل تحقيق أهدافها ويراعى مصالح المجتمع ومسئولية الجهة في السعي نحو المشاركة في دعم جوانب التنمية.

٦ـ يختلف تطبيق المسئولية المجتمعية باختلاف طبيعة نشاط المنظمة وأيضا باختلاف حاجات المجتمع ومتطلباته فليس هنا نمط موحد لتطبيقها.

(١) وجهة نظر الباحث

ثالثاً: تجارب البنوك السعودية في مجال المسئولية الاجتماعية من وجهة نظر البنك[1]:

تنبع اليات المسؤولية الاجتماعية للبنوك ونطاقها من منطلق مراعاة مصالح الفئات المستفيدة وهي بذلك تتمحور في ثلاثة مجالات هي: السعودة، والتدريب، والعمل الاجتماعي. لذلك تشمل برامج المسئولية الاجتماعية عدة مجالات هي التعليم، والصحة، والتدريب، والتشغيل وذلك من خلال ادارات خاصه للمسئولية الاجتماعية. وفيما يلي نستعرض تجربة بعض البنوك السعودية وذلك من خلال ما تم نشره في المواقع الرسمية وهي كالتالي

التجربة الأولى: تجربة **البنك الاهلي**

١ **برامج الأهلي للتوظيف المباشر**: حيث يتم تدريب الشباب السعودي على مهارات العمل الاساسية، وتوظيف بعضهم، ومساعدة الباقين على ايجاد الوظيفة الملائمة بعد برنامج تدريبي ٦ أشهر. كما يدعم مشروع رواد الأعمال الذي يقدم تمويل بدون فائدة لخريجي برنامج الاهلي للمشاريع الصغيرة. وبذلك يساعدهم في تحويل أفكارهم إلى مشروع حقيقي وامتدت الفكرة لينفذ حالياً مشروع حضانات الأعمال الحرفية.

٢ **في مجال التعليم**: يرعى البنك الأهلي مبادرة الأهلي مبادرة انجاز، ويرعى دورات خاصة لطلاب المدارس الثانوية، ومشروع القيادة في المدارس المتوسطة ليزرع فكرة العمل الحر، وقيادة الأعمال في أذهان الشباب، وفي مجال تطوير التعليم يقدم البنك عدة برامج منها:

(١) من واقع التقارير التي نشرها البنك

أ- **برنامج الاهلي للتطوير التعليمي**: ويهدف إلى توفير مراكز تعلم متخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة والارتقاء بمهارتهم على مستوى المملكة.

ب- **مشروع تدريس أبناء الأسر المحتاجة**: ويسعى إلى تطوير مهارات أبناء الأسر المتعسرة من أجل مساعدتهم على مواصلة الدراسة.

ج- **برنامج الاهلي للكراسي العلمية**: وهي برامج بحث أكاديمي بهدف أثراء المعرفة في أحد المجالات، وقد قام البنك الاهلي بتمويل ٣ كراسي علمية في مجالات مختلفة منها:

* المسئولية الاجتماعية للشركات في جامعة الملك سعود.
* العلاج الإشعاعي الجراحي المتزامن لسرطان الثدي في جامعة الدمام.
* الملية والبنوك الإسلامية في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.

٣- **دعم القطاع الصحي**: يسعى البنك لدعم النظام وتطوير القطاع الصحي في المملكة من خلال توفير المعدات والأجهزة الطبية، والوحدات المتخصصة التي تسهم في زيادة القدرة الاستيعابية للمستشفيات الحكومية وكذلك رفع مستوى الوعي الصحي لدى المواطنين السعوديين من خلال عدة برامج هي:

أ- برنامج الاهلي للعلاج الخيري.

ب- برنامج الاهلي للتوعية الصحية من خلال دورات عن الاسعافات الأولية.

٤- **برامج الاهلي الاجتماعية**: يسعى البنك من خلال تلك البرامج الى تعزيز مساهماته في العمل الإنساني، من خلال تصميم وتنفيذ برامج مبتكرة لدعم المؤسسات الخيرية في سعيها لتلبية احتياجات المجتمع، بجانب الاستجابة

لحالات الطوارئ والحوادث، ودعم الايتام وذوي الاحتياجات الخاصة، وتحقيق تلك الأهداف من خلال عدة برامج هي:

أ- برنامج الاهلي للمجمعات الخيرية: ويتكون هذا البرنامج من مشروعين، الأول مشروع الدعم المالي، والثاني مشروع بناء قدرات العاملين بالجهات الخيرية، من خلال المساهمة في تدريب موظفيها وتحسين الكفاءة الاستراتيجية والتشغيلية لهم.

ب- برامج الاهلي للأيتام: ويقام بالتعاون مع وزارة الشئون الاجتماعية ويشمل مشروعين، الأول مشروع الحقيبة المدرسية للأيتام، والثاني دعم الطالب المثالي، ويقدم مساعدة مالية إضافية للطلاب الايتام المتفوقين دراسياً.

ج- برامج الاهلي للعمل التطوعي: ويتيح فرصة التطوع لموظفي البنك من خلال مشاركة الموظفين في مبادرات الخدمة المجتمعية.

د- برامج الاهلي لذوي الاحتياجات الخاصة: وهي بالتعاون مع جمعية الأطفال المعافيين ومركز جده للنطق والسمع.

ه- برامج الاهلي للرعاية والتبرعات: ويشمل تقديم البنك دعم للفاعليات والأنشطة الهادفة لدعم تنمية المجتمع.

وجدير بالذكر أن البنك حصل على ثلاث جوائز محلية واقليمية لتميزه في أداء المسئولية الاجتماعية. وهو ما يتضح من خلال:

١ - تطور رؤية البنك تجاه المسئولية الاجتماعية

في **عام ٢٠٠٤** قرر البنك ان يضفي المزيد من التنظيم والاحترافية على مساهماته الاجتماعية، فقام بإنشاء وحدة متخصصة تتسم بالتالي:

أ- تتبع الرئيس التنفيذي مباشرة.

ب- لها مسئولية الاشراف على تصميم البرامج المتخصصة في خدمة المجتمع بوسائل مخططة

ج- توجد ميزانية مستقلة لبرامج الاهلي لخمة المجتمع

د- وضع رؤية استراتيجية خاصة بدعم المجتمع من خلال هذه البرامج.

وفي عام ٢٠٠٩ تم تغيير وحدة خدمة المجتمع لتصبح «دائرة المسئولية الاجتماعية»، ليتماشى مع ما هو متداول محليـاً وعالميـاً، وتسلط الضوء على جهوده المرتبطة بمفهوم التنمية المستدامة.

٢ - فيما يتعلق بحجم الاستفادة من برامج الاهلي:

أ- بلغ عدد المستفيدين من برامج الاهلي لخدمة المجتمع ٦٧٣٠٧١ فرد حتى نهاية ٢٠١١.

ب- وقع البنك وقع البنك ٤٣١ مذكرة تعاون وتحالف استراتيجي في مجال العمل الاجتماعي مع شركات ومؤسسات غير ربحية تخطى ١٧٢ مدينه وقرية.

٣ - فيما يتعلق بالدراسات الخاصة بالمسئولية المجتمعية

أ- في عام ٢٠٠٩ تم إصدار دراسة حول نظره المجتمع السعودي لمفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات في المملكة العربية السعودية، بهدف معرفة مدى تأثير اهتمام شركات القطاع الخاص بالمسئولية الاجتماعية على افراد المجتمع بمختلف القطاعات، واستخدام نتائجها كمعيار لرفع مستوى الفهم العام للمسئولية الاجتماعية للشركات.

ب- عام ٢٠١٠ قام البنك بإصدار دراسة ثانية عن نظرة القطاع العام لمفهوم المسئولية الاجتماعية.

٤ - أما في مجال البيئة

ففي عام ٢٠١١ قام بمبادرة لإعادة تدوير الورق والبلاستيك والزجاج، واستبدال الحاويات التقليدية للقمامة بحاويات جديدة مخصصة لإعادة التدوير، وهذه المبادرة ساهمت في خفض كمية النفايات بمقدار ١٦١ طن في غضون سته أشهر فقط وحققت عائد مادي ١١٢ ألف ريال – من مواد اعادة التدوير – وتم التبرع بهذا المبلغ للجمعيات الخيرية بالمملكة. وقام البنك بحماية وترشيد الاستهلاك باستخدام صنابير مياه تعمل بحاسة الاستشعار لتوفير استهلاك المياه. وتنتهج باقي البنوك نفس النهج في تحمل مسئوليتها الاجتماعية

التجربة الثانية: استعراض المسئولية الاجتماعية لبنك الرياض[(١)]:

يسعى بنك الرياض الى القيام بدوره الاجتماعي من خلال دعم المجمعات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية من خلال إدارة متكاملة متخصصة لخدمة المجتمع، وميزانيته سنوية لابتكار ودعم البرامج التي يقدمها (خيريه – ثقافية – صحية – فنية) وتشمل البرامج التالية:

١. **في مجال التعليم**: من خلال دعم مواصلة تعليم الايتام، ورعاية مهرجانات، الفعاليات، وحفلات تكريم المتفوقين، والمشاركة في أيام المهنة للمؤسسات الاكاديمية، ومشروع جائزه كتاب العام، ورعاية بعض الانشطة التدريبة بالجامعات
٢. **في مجال الرعاية والتوعية الصحية**: من خلال حملات التوعية بالصحة ويوفر عدد من المستلزمات الطبية ورعاية مشروع خطه الطوارئ، والكوارث علاوة على رعاية بعض الندوات والملتقيات، وحملات التبرع بالدم.

(١) من واقع مواقع البنك الإلكترونية.

٣. **المجال الاجتماعي والبيئي**

- ❖ حملة صحة الطفل
- ❖ مساعدة البنك للمتضررين بجده والحدود الجنوبية
- ❖ رعاية المهرجانات السنوية والترفيهية الرياضية.
- ❖ رعاية البيئة من خلال الحملات التوعوية في مجال المحافظة على البيئة الطبيعية.
- ❖ في المجال الاجتماعي نفذ برامج دعم المسنين والعافيين حركياُ.

الخلاصة

وبتطبيق مؤشرات تقييم المسؤولية الاجتماعية الأربعة على اداء البنوك السابق عرضه نجد الآتي

١- **المؤشر الأول: مؤشر الأداء الاجتماعي للعاملين**: ويشمل كافة الخدمات المقدمة للعاملين واسرهم وتحسين اوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية

٢- **المؤشر الثاني: مؤشر الاداء الاجتماعي لحماية البيئة**: -يشمل جميع تكاليف حماية المياه والهواء...

٣- **المؤشر الثالث: مؤشر الاداء الاجتماعي للمجتمع**: ويشمل التبرعات والمساهمات التعلمية والرياضية والثقافية والخيرية والاسهام في برامج التعليم التدريب الاجتماعي ومشاريع التوعية

٤- **مؤشر الأداء الاجتماعي لتطوير الإنتاج**: ويشمل كافة تكاليف الأداء التي تنصب في خدمه المستهلك وتحقق الرضا عن المنافع المتأتية من الخدمات المقدمة للعميل نجد أن المؤشرات نفسها تتدرج مع تدرج مفهوم المسؤولية

الاجتماعية فتبدأ مع المفهوم التقليدي الذي يمنح العامل مقابل اداءه ثم ما تمثله جهات التعامل والضغط من المجتمع والبيئة المحيطة بالمنظمة.

اما المؤشر الرابع والأخير (مؤشر الاداء الاجتماعي لتطوير الإنتاج) فيعبر عن المسؤولية الاجتماعية التي تحقق التنمية المستدامة.

بتطبيق المؤشرات السابقة على ما تم عرضه من اداء البنوك لمسئوليتها الاجتماعية نجد انها اتخذت اليات مشتركه منها:

١- خلق كيانات قانونية (وحدات، إدارات) تكون:

أ- مهمتها تأكيد الالتزام المؤسسي بالمسئولية الاجتماعية.

ب- لها استقلالية مالية وإدارية لدعم اشتطها.

٢- دعم تطوع الموظفين بحيث يكون جزء من استراتيجية العمل لدى المنظمة. وكثيراً من البنوك العاملة، اتخذت هذا النهج في إدارتها لمسئوليته الاجتماعية، وهوما قد يعني الانتقال من استراتيجية دفاعيه الى استراتيجية ايجابية.

٣- البنوك محل الدراسة اشتركت في مجالات اهتمامها بمسئوليتها تجاه العاملين والبيئة والمجتمع بما يعنى تغطيتها للمؤشرات الثلاثة الأولى.

٤- المؤشر الرابع الخاص بتطوير الإنتاج والذى ينطوي على التنمية المستدامة وتقديم خدمات تتناسب مع طبيعة عملها بدأت بعض البنوك في تطبيقه ومثال ذلك **الاقراض بمسئولية** ومثال لها توفير نوع من النصيحة العملية للعملاء والأفراد المقترضين لمساعدتهم في تحديد ما إذا كانوا فعلاً قادرين على تسديد قروضهم البنكية وإدارة قروضهم بمسئولية، من خلال برامج ادارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة مما ينعكس في صورة تنميه للمجتمع

بصفه عامه، كما ان تلك المشروعات يمكن أن تكون داعم لتمكين المرأة والشباب من خلال تنمية مهارتهم وتعزيز قدراتهم المالية.

ومن النماذج على تلك البرامج برنامج انجاز قدمه البنك الاهلي التجاري وساهم في دعم فكرة المشروع الحر وقيادة الاعمال. وإذا كانت هذه المبادرات هي التي يجب أن تلقى عناية البنوك واهتمامها لأنها تتناسب مع طبيعة عملها وما يتوفر لها من موارد مالية وبشرية هائلة تمكنها من دعم التنمية المستدامة من خلال توفير جيل جديد قادر على العمل، منتج لفرص عمل جديدة وليس منضم الي فئة البطالة، قادر على دعم المجتمع، لا ينتظر العون، لكن لم تستطع البنوك ان تكون مبادرة كما يناط بها من مسئوليه لتنامى مكانتها في المجتمع.

ففي الوقت الذي تشكل فيه المؤسسات المصرفية الاداة الرئيسية لدعم التنمية في أي مجتمع، فلا يتوقع منها ان تنذر نفسها كليا للأعمال الخيرية، إذ إنها تستمد أسباب وجودها من مدى قدرتها على تحقيق الربح، ولكن يجب ألا تتوقف مسؤولية المؤسسات عند هذا الحد، بل يمتد تطبيق مسؤولياتها المجتمعية إلى مفهوم اشمل وأعم تتبناها عند ممارسه انشطتها وهو ما يطلق عليه العمل بمسئولية أو العمل بأخلاق ، وهو ما ينقل إلى الجزء التطبيقي من البحث والذى يوضح إلى أي مدى تطبق البنوك محل الدراسة مسئولياتها المجتمعية عند ممارسه أنشطتها أيما يطلق علية العمل بأخلاق.

الفصل الثاني
الدراسة التطبيقية

ومن منطلق فكرة الاستثمار المسئول والذي يقوم على ربط البعد الاجتماعي بالخدمات والمنتجات المصرفية التي تقدمها البنوك وبدراسة وتحليل استخدامات الأموال في البنوك التجارية، سوف تقوم الدراسة على دراسة وتحليل أداء كلاً من البنك الأهلي التجاري وبنك الرياض باعتبارهما من أهم البنوك الرائدة في المملكة العربية السعودية ، من خلال تحليل استخدامات الأموال التي تم الأفصح عنها في القوائم المالية لكلا البنكين خلال الفترة من عام ٢٠١٢ م إلى عام ٢٠١٦ م، وذلك لا ستباط إلى أي مدى انتهجت البنوك ممارسه انشطتها بمسئوليه تجاه مجتمعها ومتطلباته

تحليل قوائم المركز المالي للبنك الأهلي

جدول (١)

قوائم المركز المالي الموحدة للبنك الاهلي

عن الفترة من عام ٢٠١٢حتى ٢٠١٦

بيان	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	٤٠٢٩٨٤٢٨	٣٩٠٨٩٦٨٨	٢٨٨١٨٥٦٩	٢٧٥٥٩١٥٤	٤٣٤٤١٢٩١
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	١١٦٤٠٢٢٨٢	١٤٨٣٥٢٠١	١٩٨٦٣٠٢٠	٢٠٨٧٧٨٤٣	١٩٢١٣٠٦٣
استثمارات بالصافي	١١٦٤٢٧٧٩٣	١٢٥٢٩٤٠١٢	١٥٢٩٠٣٠٤٠	١٣٤١٠٢٤٤٥	١١١٥٠٨٩٧١
تمويل وسلف بالصافي	١٦٣٤٦١١٨٩	١٨٧٦٨٧٠٣٧	٢٢٠٧٢٢٣٦٣	٢٥٢٩٤٠٠٩١	٢٥٣٥٩٢١٤١
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات المالية بالصافي				٢٦٨٢٩٨٢	٢٦٦٦٢٤٩
استثمار في شركات زميلة بالصافي	٨٣٣٦٣١	٨٢٨٩١٥	٤٠٧٨٣٥	٤٢٣٧٤٠	٤٣١١٥٦
عقارات أخرى بالصافي	٢١٨١٤٤	٢١٦٠٠١	٨٥٨٥٢٠	٨٧٦٢٦٤	٨٤٩١٨٠
ممتلكات ومعدات بالصافي	٢٥٤٩٨٩٦	٢٧٦١٥٢٨	٣٤٢٧٣٩٩	٣٧١٦٠٩١	٤٣٦٣٠٧٦
الشهرة وموجودات غير ملموسة أخري بالصافي	١١٧٢٠٩٨	٨٧٣٦٣٦	٦٩٣٢٩٨	٤٧٠٢٨٢	٣٢٥٧٣٣
موجودات أخرى	٣٨٩٧٢٤٢	٥٧٠١٢٢٣	٧١٨٤٠٤٠	٤٩٩٣١٤٨	٥١٠٠٤٦٠
إجمالي الموجودات	٣٤٥٣٥٩٧٠٣	٣٧٧٢٨٧٢٤١	٤٣٤٨٧٨٠٨٤	٤٤٨٦٤٢٠٤٠	٤٤١٤٩١٣٢٠
المطلوبات وحقوق المساهمين					
المطلوبات					
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٢٥٥٧٥١٧٦	٢٤٧٣٢٢٠١	٣٥٤٤٩٤٨٨	٤٨١٠٠٧٦٧	٤٥٤٧٤١٧١
ودائع العملاء	٢٧٣٥٣٠٠٩٠	٣٠٠٦٠١٤٢٢	٣٣٣٠٩٥٤٩١	٣٢٣٨٦٦٣٦٥	٣١٥٦١٧٩٠٧
سندات دين مصدرة		١٥١١٢٥٠	٩٥٥٠٤٩٦	٩٩٤٠٧١٧	٩٩١٧٧٦٥
القيمة العادلة السلبية للمشتقات المالية بالصافي				١٤٤٥٤٢١	١٤٦٩٢٨٠
مطلوبات أخرى	٦٧٥١٢٩٢	٧٩٠٦١٨٨	٩٨٦١٧١٨	٩٧٤٣٢١٣	٩٠٨٦٤٧٩
إجمالي المطلوبات	٣٠٥٨٥٥٥٥٨	٣٣٤٧٥١٠٦١	٣٨٧٩٥٧١٩٣	٣٩٣٠٩٦٨٤٣	٣٨١٥٦٥٦٠٢
حقوق الملكية					

بيان	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
حقوق المساهمين العائدة لمساهمي البنك					
رأس المال	١٥٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠
أسهم خزينة	(١٧٧٠٩٣)	(١٧٧٠٩٣)	(١٩٠٥١٠)	(١٩٠٥١٠)	(١٢١٠١١)
احتياطي نظامي	١٣٦٢٣٦٧٨	١٥١٠٢٩٨٩	١٧١٧٢٠٨١	١٩٣٨٣٦٩٧	٢٠٢٣٠٣٦٦
احتياطيات أخري (التغيرات المتراكمة في القيم العادلة)	١٨٥٧٣٤٢	١٣٥٣٩٤٨	١٦١٧٨٨٨	٧٢٦٥٤٧	٧٣٠٠٨٨
أرباح متبقيه	٧٠٥١٢٩٩	٩٦٩٩٢٦٠	٧٣٧١٩٣٥	٩٨٣٣٧٧٧	١٣٥٤٩٤٨٨
توزيعات أرباح مقترحة	١٤٩٥٩٧٥	١٦٤٥٥٧٣	١٢٩٦٥١٢	١٤٩٥٩٧٥	١٩٩٦٩٠٤
احتياطي فرق العملة الأجنبية	(١١٤٧٥٧٠)	(١٦٩٠٧٧٠)	(٢٠٥٤٢٦٩)	(٢٧٨٧٠٠٠)	(٣٣٨٢٦٦٣)
إجمالي حقوق المساهمين العائدة لمساهمي البنك	٣٧٧٠٣٦٣١	٤٠٩٣٣٩٠٧	٤٥٢١٣٦٣٧	٤٨٤٦٢٤٨٦	٥٣٠٣٧٦١٥
الشريحة الاولي				٥٧٠٠٠٠٠	٥٧٠٠٠٠٠
إجمالي حقوق الملكية بدون حقوق الأقلية				٥٤١٦٢٤٨٦	٥٨٧٣٧٦١٥
حقوق الأقلية	١٧٠٠٥١٤	١٦٠٢٢٧٣	١٧٠٧٢٥٤	١٣٨٣٠٧١	١١٨٨١٠٣
إجمالي حقوق المساهمين	٣٩٤٠٤١٤٥	٤٢٥٣٦١٨٠	٤٦٩٢٠٨٩١	٥٥٥٤٥٥٥٧	٥٩٩٢٥٧١٨
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	٣٤٥٢٥٩٧٠٣	٣٧٧٢٨٧٢٤١	٤٣٤٨٧٨٠٨٤	٤٤٨٦٤٢٠٤٠	٤٤١٤٩١٣٢٠

يوضح الجدول رقم (١) قوائم المركز المالي الموحدة للبنك الاهلي عن الفترة من عام ٢٠١٢م حتى ٢٠١٦م، والتي تفصح عن مصادر واستخدامات الأموال الخاصة بالبنك خلال فترة الدراسة وبتحليل استخدامات الأموال والمتمثلة في موجودات البنك كان لا بد من توضيح الأهمية النسبية لهذه الموجودات.

يوضح الجدول رقم (٢) الأهمية النسبية لكل بند من بنود الموجودات إلى إجمالي الموجودات

- بدراسة وتحليل الأهمية النسبية لبنود الموجودات خلال فترة الدراسة منذ عام ٢٠١٢ م وحتي عام ٢٠١٦ م ، وبعيداً عن الاستخدامات الإجبارية التي تحددها القوانين والمعايير المحلية والدولية ومنها نقد وأرصدة لدى مؤسسة

النقد العربي السعودي : حيث يتعين على البنك وفقاً للمادة (٧) من نظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي الاحتفاظ بوديعة نظامية لدي مؤسسة النقد العربي السعودي بنسبة مئوية محددة من الودائع الجارية، والادخارية، والآجلة، والودائع الأخرى، وهذه الودائع النظامية ليست متاحة لتمويل العمليات اليومية للبنك، ولا تعتبر جزء من أرصدة النقد وشبه النقد، والمبالغ النقدية التي يحتفظ بها البنك كسيولة لتغطية طلبات السحب للعملاء.

- نجد أن الأهمية النسبية لبند التمويل والسلف والتي تمثل نسبة تتراوح بين ٤٧.٣٤٪ و٥٧.٤٤٪ من إجمالي موجودات البنك خلال فترة الدراسة منذ عام ٢٠١٢ م وحتى عام ٢٠١٦ م، (في اتجاه متزايد) وهذه النسبة تؤكد أهمية البند بالنسبة لاستخدامات الأموال.
- في حين أن الأهمية النسبية لبند الاستثمارات والتي تمثل نسبة تتراوح بين ٢٥.٢٥٪ و٣٥.١٦٪ زيادةً ونقصاناً دون أتجاه ثابت وهذه النسبة لا شك تؤكد أهمية البند بالنسبة لاستخدامات الأموال.
- في حين أنه يتضح أن الأهمية النسبية لباقي بنود الموجودات الآخر خلال فترة الدراسة تتراوح من ١.٦٥٪ إلى .٠.٠٧٪ وهذه النسب ضئيلة جداً وهي بمثابة أصول وممتلكات ضرورية للبنك لا تحتمل الدراسة أو التحليل.

ووفقاً للأهمية النسبية سوف يتم دراسة وتحليل أهم بنود الموجودات والتي تتمثل في بند التمويل والسلف وبند الاستثمارات بالصافي

جدول٢

جدول ٣

ويوضح الجدول رقم (٣) تصنيف الاستثمارات

- بدراسة وتحليل نسبة الاستثمارات داخل المملكة إلى إجمالي الاستثمارات بالصافي نجد أنها أقل من نسبة الاستثمارات خارج المملكة إلى إجمالي الاستثمارات بالصافي خلال فترة الدراسة منذ عام ٢٠١٢ م وحتي عام ٢٠١٦م حيث تراوحت نسبة الاستثمارات داخل المملكة بين ١٨.٣٦ ٪ و ٤٢.٨ ٪ زيادةً ونقصانًا دون أتجاه ثابت بينما نسبة الاستثمارات خارج المملكة تراوحت بين ٥٧.٢٪ و ٨١.٦٤٪ وهذا بالطبع يؤكد أن البنك يستهدف تحقيق عائد أكبر للمساهمين من خلال الاستثمار خارج المملكة بحثا على مزيد من الأرباح، وهذا يشير إلى أن المملكة لا تستفيد بالاستثمارات خارج المملكة اقتصاديًا أو اجتماعيًا والتي تمثل النسبة الأكبر من إجمالي الاستثمارات وإن كان يحقق عائد أعلي للمساهمين . ولكن دون تحقيق أسي دعم او مساهمة لمشاكل وتحديات الاقتصاد السعودي

جدول ٤

ويوضح الجدول رقم (٤) تحليل التمويل والسلف حسب القطاعات الاقتصادية

- بدراسة وتحليل بند التمويل والسلف حسب القطاعات الاقتصادية ووفقاً لترتيب الأهمية النسبية نجد أن: تحتل التمويلات الشخصية وبطاقات الائتمان الترتيب الاول في بند التمويل والسلف بنسبة تتراوح بين ٣١.١٠٪ إلى ٣٥.٢٢٪ من قيمة بند التمويل والسلف، يليها قطاع التجارة بنسبة تتراوح بين ١٣.٢٥٪ إلى ٢٠.١١٪، يليه قطاع الصناعة بنسبة تتراوح بين ١٢.١٠٪ إلى ١٧.٦٢٪، يليها القطاعات الآخر بنسب متفاوتة تتراوح بين ٩.٦١٪ إلى ٠.٤٢٪.
- وهذا يشير إلى أن البنك يقوم بتمويل قروض شخصية وبطاقات ائتمانية بنسه كبير جداً مقارنة بالقطاعات الآخر وهذه القروض استهلاكية

تحليل قوائم المركز المالي لبنك الرياض

جدول (٥)
قوائم المركز المالي الموحدة لبنك الرياض
عن الفترة من عام ٢٠١٢م حتى ٢٠١٦م

البيان	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	٢٦٢٧٠٥٢٣	٢٠٩٢٨٥٤٩	٢٥٣١٥٧٣٦	٢٠٥٦٩٩٢٩	٢١٢٦٢١٧٧
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٣١٩٠٩٨٩	٤٤٣٨٦٥٦	٣٩١٤٥٠٤	٩٢٦٩٥٠١	٤٥٦٧١٥٥
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات المالية بالصافي				١٩٧٥٣٩	١٨٩٢٩٥
استثمارات بالصافي	٣٦٢٥٣٨٥٢	٤٣٥٣٨٠٩١	٤٦٩٦٣٢٦٩	٤٤٧٦٥٤٠٤	٤٥١٥٧٣٨١
تمويل وسلف بالصافي	١١٧٤٧٠٦٥٤	١٣١١٩٠٥٥٧	١٣٣٤٩٠٢٧٤	١٤٥٠٦٦١٩١	١٤٢٩٠٩٣٦٧
استثمار في شركات زميلة بالصافي	٤١٠١٧٢	٤٤٢٢٩٧	٤٦٨٥٣٥	٥٢٥١٣١	٥٤٨٥٩٤
عقارات أخرى بالصافي	٤٥٨٣٨٥	٤٣٧٣٦٨	٣٩٠٨٠٢	٢٥٨٤١١	٢٤٥٠١٧
ممتلكات ومعدات بالصافي	١٧٣٧٩٠٢	١٦٦٢٦٥٠	١٧٠٦٧٣١	١٨٩٤٧٠١	١٨٦٢٣٤٩
موجودات أخرى	٤٣٨٨٣٦١	٢٦٠٨٣١١	٢٣٣٩٤٤٢	٧٦٩٠٦٨	٨٧٧٦٦٦
إجمالي الموجودات	١٩٠١٨٠٨٣٨	٢٠٥٢٤٦٤٧٩	٢١٤٥٨٩٢٩٣	٢٢٣٣١٥٨٧٥	٢١٧٦١٩٠٠١
المطلوبات وحقوق المساهمين					
المطلوبات					
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٦١٦٢٩٦٨	٧٥٧٧٩٨٠	٣٧٨٩٧٩٦	٤٤٩٩٦٩٣	٨٨٣٦٧١٣
القيمة العادلة السلبية للمشتقات المالية بالصافي				١٨٧١٢٩	١٣٨٦٣٨
ودائع العملاء	١٤٦٢١٤٥٦٧	١٥٣١٩٩٨٨٠	١٦٤٠٧٩٤٣٣	١٦٧٨٥٢١٣٣	٨٠١٨٣٧٣
سندات دين مصدرة		٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	٦٢٢٠٤٩٥	٦١٦٨٨٦٧
مطلوبات أخرى	٥٨٣٩٧٩٣	٦٥٩٨٢٩٥	٧١٨٢٩٥٩	٦٢٢٠٤٩٥	٦١٦٨٨٦٧
إجمالي المطلوبات	١٥٨٢١٧٣٢٨	١٧١٣٧٦١٥٥	١٧٩٠٥٢١٨٨	١٨٦٧٧٠٧٦٣	٦١٦٨٨٦٧
حقوق المساهمين					
رأس المال	١٥٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠
احتياطي نظامي	١٣٣٤١٠٠٠	١٤٢٨٣٧٦	١٠٨٨١٠٢	٢١٠٠٤٧١	٢٩٣٦٠٩٣
احتياطيات أخري	١١٢٤٨٥٥	١١٨٤٥٦٤	١٠٣٨٩٣٧	٢٩٧٤٦٧	٥٣٢٩٢٩
أرباح مبقاه	١٣٧٢٠٥٥	١٩٥٧٣٨٤	٢١٦٠٠٦٦	٢٨٤٧١٧٤	٢٦٠٤٠٣٩
توزيعات أرباح مقترحة	١١٢٥٠٠٠	١٤٠٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠
إجمالي حقوق المساهمين	٣١٩٦٣٥١٠	٣٣٨٧٠٣٢٤	٣٥٥٣٧١٠٥	٣٦٥٤٥١١٢	٣٧٧٧٣٠٦١
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	١٩٠١٨٠٨٣٨	٢٠٥٢٤٦٤٧٩	٢١٤٥٨٩٢٩٣	٢٢٣٣١٥٨٧٥	٢١٧٦١٩٠٠١

يوضح الجدول رقم (٥) قوائم المركز المالي الموحدة للبنك الرياض عن الفترة من عام ٢٠١٢م حتى ٢٠١٦م، والتي تفصح عن مصادر واستخدامات الأموال الخاصة بالبنك خلال فترة الدراسة وبتحليل استخدامات الأموال والمتمثلة في موجودات البنك كان لا بد من توضيح الأهمية النسبية لهذه الموجودات.

جدول ٦

يوضح الجدول رقم (٦) الأهمية النسبية لكل بند من بنود الموجودات إلى إجمالي الموجودات

- بدراسة وتحليل الأهمية النسبية لبنود الموجودات خلال فترة الدراسة منذ عام ٢٠١٢ م وحتي عام ٢٠١٦م، وبعيداً عن الاستخدامات الإجبارية التي تحددها القوانين والمعايير المحلية والدولية ومنها نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي : حيث يتعين على البنك وفقاً للمادة (٧) من نظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي الاحتفاظ بوديعة نظامية لدي مؤسسة النقد العربي السعودي بنسبة مئوية محددة من ودائع العملاء ، وكما سبق أن أوضحنا أن هذه الودائع النظامية ليست متاحة لتمويل العمليات اليومية للبنك، ولا تعتبر جزء من أرصدة النقد وشبه النقد، والمبالغ النقدية التي يحتفظ بها البنك كسيولة لتغطية طلبات السحب للعملاء
- نجد أن الأهمية النسبية لبند التمويل والسلف والتي تمثل نسبة تتراوح بين ٦١.٧٧٪ و٦٥.٦٧٪ من إجمالي موجودات البنك خلال فترة الدراسة منذ عام ٢٠١٢ م وحتى عام ٢٠١٦ م، وهذه النسبة تؤكد أهمية البند بالنسبة لاستخدامات الأموال.
- في حين أن الأهمية النسبية لبند الاستثمارات والتي تمثل نسبة تتراوح بين ١٩.٠٦٪ و٢١.٨٨٪ زيادةً ونقصاناً دون أتجاه ثابت وهذه النسبة لا شك تؤكد أهمية البند بالنسبة لاستخدامات الأموال.
- في حين أنه يتضح أن الأهمية النسبية لباقي بنود الموجودات الآخر خلال فترة الدراسة تتراوح من ٢.٣١٪ إلى ٠.١١٪ وهذه النسب ضئيلة جداً وهي بمثابة أصول وممتلكات ضرورية للبنك لا تحتمل الدراسة أو التحليل.

وهذا يشير إلى أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به هذه البنود في تحقيق التنمية المستدامة بصورتها الأشمل في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ووفقًا للأهمية النسبية سوف يتم دراسة وتحليل أهم بنود الموجودات والتي تتمثل في بند التمويل والسلف وبند الاستثمارات بالصافي

جدول ٧

ويوضح الجدول رقم (٧) تصنيف الاستثمارات

- بدراسة وتحليل نسبة الاستثمارات داخل المملكة إلى إجمالي الاستثمارات بالصافي نجد أنها أقل من نسبة الاستثمارات خارج المملكة إلى إجمالي الاستثمارات بالصافي خلال فترة الدراسة منذ عام ٢٠١٢ م وحتي عام ٢٠١٦م حيث تراوحت نسبة الاستثمارات داخل المملكة بين ٤١.٤٤ ٪ و ٦٥.٠٧ ٪ زيادةً ونقصاناً في أتجاه شبه متزايد بينما نسبة الاستثمارات خارج المملكة تراوحت بين ٣٤.٩٣٪ و ٥٨.٥٦٪ في أتجاه شبه متناقص وهذا بالطبع يؤكد أن البنك يستهدف توجيه الاستثمار داخل المملكة، وهذا يشير إلي أن المملكة يمكنها أن ترفع من الاستفادة من الاستثمارات داخل المملكة اقتصادياً أو اجتماعياً والتي تمثل النسبة الأكبر من إجمالي الاستثمارات.

جدول ٨

ويوضح الجدول رقم (٨) تحليل التمويل والسلف حسب القطاعات الاقتصادية

- بدراسة وتحليل بند التمويل والسلف حسب القطاعات الاقتصادية ووفقاً لترتيب الأهمية النسبية نجد أن:
- خلال عام ٢٠١٢م و٢٠١٣م قطاع التجارة الترتيب الأول في بند التمويل والسلف بنسبة ٢٩.٦٠٪ و٢٨.٩٠٪ من قيمة بند التمويل والسلف على الترتيب، في أتجاه متناقص.
- في حين احتلت التمويلات الشخصية وبطاقات الائتمان الترتيب الثاني بنسبة ٢٥.٨٣٪ و٢٥.٨٥٪ من قيمة بند التمويل والسلف على الترتيب، في أتجاه متزايد.
- خلال الفترة من ٢٠١٤م إلى ٢٠١٦م،احتلت التمويلات الشخصية وبطاقات الائتمان الترتيب الأول في بند التمويل والسلف بنسبة تتراوح بين ٢٦.٥٧٪ إلى ٢٩.٢٩٪ من قيمة بند التمويل والسلف، في أتجاه شبه متزايد، يليها قطاع التجارة بنسبة تتراوح بين ٢٣.٨٧٪ إلى ٢٥.٢٤٪، يليه قطاع الصناعة بنسبة تتراوح بين ١٤.٤٧٪ إلى ١٧.٩٨٪، في أتجاه متزايد، يليها القطاعات الآخر بنسب متفاوتة تتراوح بين ١٠.٧٦٪ إلى ٠.٠٠٪.
- احتلت التمويلات الشخصية وبطاقات الائتمان الترتيب الأول في بند التمويل والسلف بنسبة تتراوح بين ٣١.١٠٪ إلى ٣٥.٢٢٪ من قيمة بند التمويل والسلف، يليها قطاع التجارة بنسبة تتراوح بين ١٣.٢٥٪ إلى ٢٠.١١٪، يليه قطاع الصناعة بنسبة تتراوح بين ١٢.١٠٪ إلى ١٧.٦٢٪، يليها القطاعات الآخر بنسب متفاوتة تتراوح بين ٩.٦١٪ إلى ٠.٤٢٪.
- وهذا يشير إلى أن البنك كان يقوم بتمويل قطاع التجارة خلال عامي ٢٠١٢م، ٢٠١٣ م وكان هذا القطاع هو المتصدر قائمة التمويل والسلف بين القطاعات

الآخر، تم تصدرت القروض الشخصية وبطاقات ائتمانية خلال الأعوام من ٢٠١٤م وحتى ٢٠١٦م مما يشير إلى وجود أتجاه لاستثمار الأموال في القروض الاستهلاكية.

نتائج الدراسة التحليلية

أهم نتائج الدراسة التحليلية لقوائم المركز المالي لبنكي الأهلي والرياض خلال الفترة من ٢٠١٢م إلى ٢٠١٦م:

أولاً: بالنسبة لبند الاستثمارات: أن هناك فرص لتوجيه الاستثمارات لداخل المملكة بدلام الاتجاه إلى الخارج، وهذا ما تؤكده المقارنة بين نتائج الدراسة والتحليل لقوائم البنك الأهلي وبنك الرياض خلال فترة الدراسة، وهذا يشير إلى أنه على البنوك العاملة في المملكة العربية السعودية عند إدارة استثماراتها التركيز على الاتجاه للاستثمار بالداخل الأمر الذي يعود علي المملكة من ثم إمكانية الاستفادة من الاستثمارات داخل المملكة اقتصاديًا واجتماعيًا، وهذا يشير إلى أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به البنوك في تحقيق التنمية المستدامة بصورتها الأشمل في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ثانيًا: بالنسبة لبند التمويل والسلف: أن هناك اتجاه بالبنوك العاملة بالمملكة العربية السعودية للقروض الشخصية وبطاقات ائتمان وهذه القروض غالبًا ما تكون استهلاكية تمنح للاستخدام في عمليات شراء السلع الاستهلاكية، لا يتم استخدامها في إنشاء أو دعم فيدر دخل على العميل وانما يكون عوض عن نقص الأجور، وهذ يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية للعملاء وارتفاع مستوى الحد الاستهلاكي لديهم، الأمر الذي قد يؤدى إلى العديد من الأثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية على العميل والمجتمع.

ولا شك أنه من الأيد أن يتم توجيه التمويل إلى قطاعات إنتاجية بحيث تصبح أداه فعالة من أدوات التخفيف من البطالة والتقليل من حدة الفقر ودعم جهود التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

الملخص والنتائج

تحليل أي تجربة يعني تناول الجوانب السلبية لتفاديها، وطرح الايجابيات للاستفادة منها ودعمها، وفي طرحنا السابق لتجربة البنوك السعودية في ممارسة مسئوليته الاجتماعية، لا نستطيع انكار او تجاهل ما تسعى البنوك الي القيام به لدعم مسئولياتها الاجتماعية.

خلاصه القول أننا لا ننكر أهمية ما تقوم به البنوك لكننا نطمح الى المسؤولية المستدامة.

فرغم امكانيات القطاع المصرفي المالية والبشرية نجد تطبيق مفهوم المسئولية المجتمعية لا يزال دون المستوى فلا تتوافر برامج مستدامه ذات خطط مدروسة وغياب التنسيق بين برامجها للقطاع المصرفي ككل مما جعل المبادرات تتسم بالتركز في مجالات محددة غير مستدامه الاثار لا تتناسب مع المكانة المالية والبشرية الهائلة التي تتمتع بها البنوك. فمثلا:

١- المسئولية الاجتماعية للبنوك في حماية البيئة لا يجب أن تقتصر على وضع لافتة حافظ على نظافة البيئة، فإن دوره أكبر من ذلك، حده الأدنى مثلاً إصدار تعاميم تقضي بـ:

أ- مراعاة ترشيد استهلاك الكهرباء والمياه في جميع تصاميم مبانيها لكافة فروعها.

ب- تنفيذ سياسة المكتب الأخضر بإدارات المصارف.

ج- تدوير النفايات لتقليل التلوث.

د- تنفيذ الخدمات الكترونياً لتقليل استخدام الورق.

ه- منع موظفيها وعملائها من التدخين.

فالمأمول منها:

أ- توفير تسهيلات لإقراض المشاريع التنموية خاصه التي تراعى البيئة بشروط ميسره.

ب- دعم وتيسير إنشاء وتمويل المشروعات التي تساهم في حماية البيئة، أو التخفيف من الأثر البيئي ومن التلوث.

ج- ضرورة دراسة الاثر البيئي الاجتماعي، واعتماد المعاير البيئية الدولية عند تمويل المشاريع.

٣- أما بالنسبة للتبرعات فان المأمول من البنوك وفقاً للمفهوم الصحيح للمسئولية الاجتماعية، يجب أن ينتقل عمل البنوك من مجرد التبرعات الى تبني قضايا هامة تستحق العطاء.

فإنفاق البنوك يشمل:

أ- تبرعات واعمال خيرية

ب- أعمال في مجال المسئولية الاجتماعية.

وكلا المجالين لهم اثر إيجابي على المجتمع، لذلك من الحتمي أن يكون انفاقها حتى بالنسبة للتبرعات يتسم بالمسئولية الاجتماعية لأن هذه الأموال أمانة لديها - أموال المودعين - وهي تتحمل مسئولية اجتماعية واقتصادية تجاه المساهمين وأصحاب الأموال لذلك لابد أن تراعى ارتباط منحها للتبرعات بقضايا مهمه تستحق العطاء وتكون آثار إنفاقها مستدامة، وليست لإحداث تأثيرات إيجابية مؤقته في المجتمع وقد يتحقق ذلك من خلال تحسين قدرة العمل الفعال والابتكار لدى الجانب المتلقي، وقد يتحقق بعده طرق منها مثلاً **التبرع الموجه**، مما يمثل تحدي للجهات المتلقية للابتكار وتحسين العمل، تأميناً لتحقيق النتائج والحصول على مزيد من التبرعات.

وبذلك تكون البنوك انتقلت من مرحلة العطاء الى مرحلة أكثر عمقا، وهي التأثير، حتى وان كان العطاء المستدام، فإن التأثير المستدام أفضل اثرا على المجتمع ان **العمل الخيري عفوي اما المسؤولية المجتمعية فتتضمن وجود منهجية وخطه نابعه من تقديرات دقيقة لأولويات وموضوعات ذات علاقة بالاحتياجات الفعلية ولذلك لها صفه الاستمرارية**

وجدير بالذكر ان المجتمع السعودي يشمل العديد من الجمعيات والمؤسسات الأهلية لممارسة العمل الاجتماعي، والتي تمارس عملها بشكل منتظم طبقاً لاحتياجات المجتمع وأفراده، ويفوق عدد الجمعيات والمؤسسات الخيرية ٤٠٠ وحدة تقدم العديد من الخدمات منها برامج التعليم والتدريب والتأهيل، برامج رعاية المعاقين وكبار السن، برامج رعاية الطفولة، تقديم المساعدات النقدية والعينية

ومع تعدد الخدمات التي تقدمها المؤسسات الاجتماعية، إلا أنها تسعى لتبني المسئولية الاجتماعية التي تدعم التنمية المستدامة فنجد مؤسسة الملك خالد الخيرية، خصصت جائزة الملك خالد للمسئولية الاجتماعية عام ٢٠٠٧ م، وتبنت دعم مبادرة التنافسية المسئولة، التي أطلقتها الهيئة العامة للاستثمار وعقد شراكه معها عام ٢٠٠٨ من اجل تشجيع الإسهام بالمسئولية في التنمية.

إن ما سبق لا يعني تجاهل أو التقليل من اهمية ما تقوم به البنوك ولكن المجتمع يأمل منها أكثر كرد فعل لما تتمتع به من مكانه في المجتمع، فيجب أن ينعكس على مسئوليتها تجاه المجتمع. فقد اثبتت الازمة العالمية أن مصالح المجتمع أكثر تشابكاً مع عمل المؤسسات المصرفية، أكثر من غيرها من المؤسسات، مما يتحتم معه أن ينتقل مفهوم وأليات تطبيقها للمسئولية

الاجتماعية الى مراتب متقدمة -من الدفاعية الى المبادرة – وأن يدخل الى صلب استراتيجياتها.

كذلك من المأمول ربط البعد الاجتماعي بالخدمات والمنتجات المصرفية التي تقدمها البنوك، ولنا في بنك الامل – باليمن – مثال على ذلك، فالمسئولية الاجتماعية تجاه المجتمع واصحاب الاموال تحتم التجديد والتطوير والابتكار وقد يتحقق ذلك من خلال منتجات وخدمات تواجه تحديات المجتمع.

وهنا تبرز فكرة **الاستثمار المسئول**، فالبنوك السعودية من أكثر بنوك العالم ربحية نظراً لطبيعة المجتمع السعودي الذي يتسم بـ:

١- ارتفاع حجم لتعامل عبر المصارف

٢- زيادة مستوى الدخول

٣- عدم أخذ فوائد على الحسابات الجارية.

وأيضا البيئة الاستثمارية جذابه، فتعد المملكة من الدول جاذبة الاستثمار، ومن هنا فواجب البنك والاستثمار المسئول بمعنى توجيه استثمارات ودائعه لمجالات تفيد المجتمع السعودي، ولهذا الطريق عدة اليات منها:

١- ابتكار منتجات وخدمات جديدة لمعالجة التحديات داخل البيئة السعودية منها على سبيل المثال: إذا كان المجتمع يعاني من مشكلة البطالة، فيمكن انشاء قسم مشروعات خاصة

٢- تقديم قروض للشباب الايتام بعد تأهيلهم وتقديم دورات عن الاستثمار وآلياته إليهم.

٣- في مجال المسئولية الاجتماعية تصبح النماذج التعاونية أكثر فعالية، لأنها تجعل الافكار والمشاريع في خطط طويلة الاجل ذات أهداف وأليات محددة وأكثر قدره على مواجهة التحديات والمعوقات ومن جهة اخرى توفر:

- تفادي الازدواجية في الجهود
- الوصول الى عمل متكامل يتسم بالاستدامة
- تنوع الاتجاهات لتنوع الخبرات والمعلومات
- القدرة أكبر على تفادي المعوقات
- هناك مجال أكثر لمزيد من الأثير على المجتمع
- الوصول إلى آلية أكثر كفاءة تمكن من الحصول على اقصى كفاءة لتطبيقات المسئولية الاجتماعية.
- التنسيق والتعاون بين البنوك يمكنها من أن تلعب دوراً استباقي متخطية الحواجز القانونية للتعامل بروح القانون في معالجتها لمتطلبات بيئتها.

فمسؤولياتها تكون بترويج الفرص الاستثمارية الجديدة والإسهام فيها وذلك من خلال إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية المالية للفرص الاستثمارية التي تنكشف أمامها وأيضا الإعلان وبشكل منظم عن الفرص الاستثمارية ذات الجدوى وتسويقها لغرض تشجيع المستثمرين من الأفراد والشركات والمؤسسات للإقبال عليها وتنفيذها. هذا بالإضافة إلى المساهمة الجادة في خلق المناخ الاستثماري الملائم للنشاط الاقتصادي في البلاد.

توصلت الدراسة إلى نشاط القطاع المصرفي لم يستطع أن يغطي حاجات الاقتصاد المحلي، حيث اتضح انه يبحث عن فرص ووسائل أخرى لنشاطاته، خصوصا في الأسواق الخارجية لاستثمار ما لديه من ودائع في أدوات استثمار قصيرة الأجل ذات عائد مضمون، ومن هنا فواجب البنك والاستثمار المسئول

بمعنى توجيه استثمارات ودائعه لمجالات تفيد المجتمع السعودي خاصة في ظل ما يشهده من توجه نحو اقتصاد تنموي متنوع الأنشطة بدلاً من اقتصاد ريعي ومن ثم ازدادت أهمية العمل بمسئوليه لكافه القطاعات خاصه المصرفي المنوط به دعم وتمويل التنمية.

المراجـــــــع

أولاً: باللغة العربية:

- الاسـرج ، حسـين محمـد **المسـئولية الاجتماعيـة للشـركات** المعهـد العربـي للتخطيط، الكويت، ٢٠١٠.
- البـاز، راشـد سـعد، **الشـراكة المجتمعيـة بـين مؤسسـات المجتمـع والأجهـزة الأمنية**، الرياض، مجلس التعاون لدول الخليج العربي، ١٤٢٨هـ.
- التـويجري، محمـد إبـراهيم، **المسـؤولية الاجتماعيـة في القطـاع الخـاص في المملكـة العربيـة السـعودية**– المجلـة العربيـة لـلإدارة، العـدد الثـاني، المجلـد الثامن عشر، ١٩٩٨.
- الحميدي، فؤاد حسـن، الأبعـاد التسـويقية للمسؤولية الاجتماعيـة للشـركات، رسالة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد.
-السحيباني، صالح **المسئولية الاجتماعية ودورها في مشاركه القطاع الخاص في التنمية :حاله تطبيقيه على المملكة العربية السعودية** المؤتمر الدولي حول التنمية، بيروت ٢٠٠٩م.
- الغـالبى، طـاهر محسـن منصـور، العـامري ، صـالح مهـدى حسـن، المسـؤولية الاجتماعيـة لمنظمـات الأعمـال وشـفافية نظـام المعلومـات، دراسـة ميدانيـة للمصارف الأردنية ، الاردن.

Http//:www.unpan/un.org/intrdec, group/public/document/ aroda/una.

- الغالبي، طـاهر محسـن منصـور، وآخـرون المسؤولية الاجتماعيـة وأخلاقيـات العمل.
- سـرحان، أحمـد عبـاده، التحليـل الاقتصـادي الكمـى، **محاضـرات بمعهـد الدراسات والبحوث الاحصائية**، جامعة القاهرة، ١٩٩٢.

- القاضى، أحمد سامى **المسئولية الاجتماعية للبنوك العاملة في مصر كشركات مساهمه مركز المديرين المصريين**، ٢٠١٠.
- سوليفان، جون هوك، وآخرون، مواطنه الشركات، المفهوم التطبيقي، مجلة – الاصلاح الاقتصادي، مركز المشروعات الدولية الخاصة، سبتمبر ٢٠٠٩، القاهرة.
- تمكين للاستشارات الإدارية والتنموية، المعهد الدولي لاقتصاد البيئة والصناعة، **الشركات السعودية والمسؤولية الاجتماعية التحديات وسبل التقدم: دراسة استكشافية**، جامعة لاندر– السوريد، فبراير، ٢٠٠٧.
- عبدالرحمن، أحمد عبد الكريم، **المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، مجالات معوقاتها، دراسة ميدانية**، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد ١١ العدد ٢، ١٩٩٧.
- منهل، محمد حسين، **الأداء الاجتماعي الداخلي وعلاقته بدورات العمل، دراسة ميدانية في شركة نفط الجنوب والشركة العامة للحديد والصلب**، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، العراق ٢٠٠٠.
- وهيبه ، مقدم حسين **دور المسئولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال في دعم نظم الإدارة لتحقيق التنمية المستدامة**

ثانيًا: مراجع باللغة الإنجليزية:

- **Carrol, Archile B., "The Pyramid of Corporate Social Responsibility Toward the Moral anagement of Organizational stakeholder", Business Horizons, 1991.**
- **David K. , "Can Business Afford to Ignore Social Responsibilities" California Management Review, Vol. 2, No. 3, 1960.**
- **Daviss, Bennentt," Profit from Principles". The Futurist, March, 1999.**

- **Durcker, Peter F., An introductory view of management, Harper, S. college press, U.S.A. 1977.**
- **Holmes, Sundra I, "Corporate Social Performance and Present Areas of Commitment." Academy of Management Journal. Vol. 20, 1985.**
- **Lee, Burk., & Others "Social responsibility and civilized behavior of Companies and Organization "**
- **Robbins, Franklin, "The Business Managers Dilemma, Identifying Social Responsibility' Journal of general management, Vol. 2, No.1, 1979.**
- **CARROLL, A. B. (1999). Corporate Social Responsibility. BUSINESS & SOCIETY, 38(3), 268-295.**
- **Dahlsrud, A. (2006). How Corporate Social Responsibility is Defined: an Analysis of 37 Definitions.**
- **Friedman, M. (2007). The social responsibility of business is to increase its profits. Corporate ethics and corporate governance, 173-178.**
- **Matten, D., & Moon, J. (2004). Corporate social responsibility. Journal of business Ethics, 54(4).**